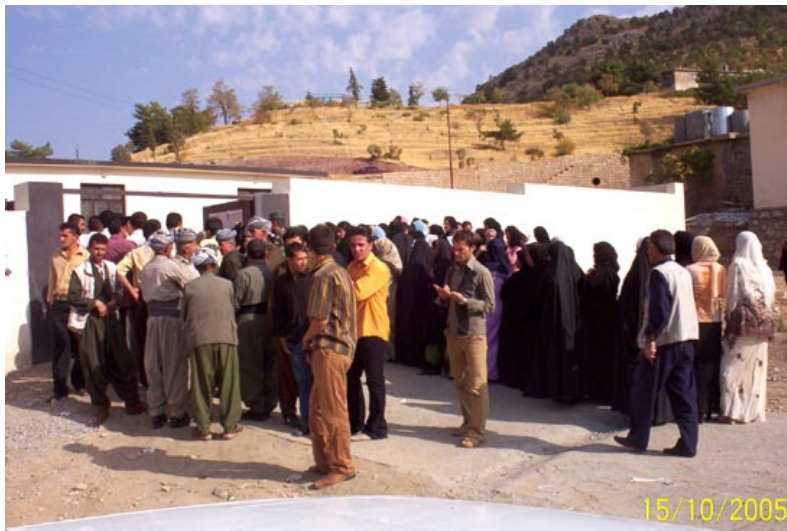


ماذا بعد ال (نعم) الكبيرة التي اطلقها العراقيون؟



رشيد فندي

الكف عن اذلاله، و هي صفات حرم منها الفرد العراقي منذ عقود و حتى قبل عامين... لايزال اولئك البعض ينظر الى العراقيين نظرة حقد و استعلاء و استكبار و هي صفات ورثوها عن النظام السابق، في امتهان كرامة الانسان العراقي و التعامل معه برميح في احواض الاسيد أوقطع آذانه و لسانه أو دفنه في مقابر جماعية... و نريد ان نقول ان اولئك البعض



امام مركز الاستفتاء في سوارتوكه

من الحاقدين على ابناء العراق، و من يشاركهم في احقادهم و ضغائنهم من وراء الحدود لم و لن يستطيعوا

انتهت معركة الاستفتاء التي خاضها العراقيون، في يوم ١٥ تشرين الاول، و فازوا بكلمة (نعم) الكبيرة، و حصلوا على الدستور، و هو اول دستور يكتبه العراقيون بانفسهم بعيدا عن التأثيرات و التوصيات، بل اول دستور عصري يستجيب لمتطلبات الشعب العراقي باسلوب حضاري متوازن، يصب في مصلحة الجميع. و خسر المراهنون على سقوط الدستور، من الصداميين و اذئاب البعثيين و الحاقدين على مسيرة العراق الديمقراطية المتجددة، اذ كانت الأطراف الاساسية في التركيبة العراقية البرلمانية، الذين حصلوا على مواقعهم نتيجة الاستحقاق الانتخابي، قد فسحوا المجال امام القوى الاخرى في العراق، رغم، عدم تمثيلها في البرلمان، ليعبروا عن انفسهم و يظهروا مآلديهم من نفحة الوطنية و شحنة

العراقية، و يساهموا في كتابة الدستور و مناقشته، و لكن يبدو ان بعضهم لم يفهم قواعد اللعبة و لم يجد اداء دوره في تقديم الخدمة لشعبه في الفرصة التي سنحت له فاساءوا الفهم و غمطوا الحق، و أصبحوا حجر عثرة امام انطلاقة العراق

الجديد الذي يرنو نحو الديمقراطية و التعددية و الفدرالية و احترام حقوق الانسان في العراق و عدم انتهاك حرماته و

بعد الفراغ من تثبيت الدستور و الانتهاء من مناقشته سيصار الى وجوب تنفيذ الاستحقاقات الواردة فيه و تشريع القوانين لتنفيذها، و اولها هو تنفيذ و تثبيت الفدرالية في عموم العراق و حسب ما ورد في بنود الدستور و حسب رغبات أبناء الشعب العراقي... و بالنسبة لنا نحن الكورد، سيكون الامر الاهم بعد تثبيت فدرالية كوردستان، هو حسم مسألة كركوك (قلب كوردستان) بشكل قانوني دستوري سلمي، و تطبيق ما ورد بصدها في القانون و الدستور. و كذلك معالجة موضوع المناطق الكوردستانية التي اقتطعت منها في ظل العهد البائد، كسنجار و الشيخان و زمار و مخمور و خانقين و طوز و غيرها، و أخذ رأي سكان هذه المناطق بشكل حر خال من التهديد و الوعيد حول ابداء رغباتهم في الانضمام الى فدرالية كوردستان من عدمها.. و لا بد أن معالجة موضوعي كركوك و المناطق المذكورة اعلاه، سيقوي من وحدة العراق و سيققل أو ينهي المشاكل التي كانت عالقة منذ عشرات السنين.. و نفس الشيء يقال عن الفدرالية او الفدراليات في جنوب العراق، و ضرورة العمل بأخذ آراء سكان المحافظات الجنوبية في نوع الحياة التي يرنون عيشها في العراق، هل سيكونوا مع الحكومة المركزية او يريدون النظام الفدرالي لهم، و هذا هو من حقهم كما هو من حقنا، اذ يكون من غير العدل ان نطلب حقا لأنفسنا و نغمطه على الاخرين و هو كذلك بالنسبة لمحافظات الوسط و غرب العراق، فعليهم ان يقرروا بانفسهم نوع النظام الذي يريدون، هل يريدون النظام الفدرالي الاتحادي لمحافظاتهم، ام يريدون العيش بشكل محافظات ترتبط بالعاصمة العراقية التليدة بغداد؟

نعم هذا هو خيار العراقيين، وعليهم ان يقرروا بانفسهم نوع الخيار الذي يريدون، دون وصاية من احد، فلينعم العراقيون برفاهية العيش و السؤدد، و لينعموا بمواردهم الطبيعية التي حباننا الله بها جميعا، و التي حرمانا منها النظام البائد لعدة عقود من الزمن.

ايقاف المسيرة الظاهرة المتقدمة ل (٢٧) مليون عراقي، قرروا ان ينطلقوا نحو آفاق رحبة مزدهرة في عراقهم الجديد، و قد قرر العراقيون ذلك الانطلاق عن طريق ال(نعم) التي اطلقوها كما قلنا.. و لا بد من القول ان هناك مترتبات و استحقاقات جديدة تنتج عن تلك ال(نعم) فاذا كانت ال(نعم) هي الخطوة الاساسية القوية على طريق البدء بتلك المسيرة، فان هناك خطوات اخرى ستترتب عنها نتائج اكثر اضاءة و تنويرا في مستقبل العراق الواعد و المنظور اذ بعد الانتهاء من تزكية الدستور ب (نعم) و تعريفه بالدستور الدائم سيتوجه العراقيون بعد شهرين من الان، الى صناديق الاقتراع من جديد، لينتخبوا برلمانا جديدا، سموه ب (مجلس النواب) كما كان يسمى في العهد الملكي، ليس تشبها بالعهد الملكي، بل تمشينا و تقييما للعراق في ذلك العهد، عراق التاخي و المساواة و البرلمان و النظر الى جميع العراقيين بسواسية...

نعم سينتخب العراقيون ممثلينهم في مجلس النواب بشكل ديمقراطي حر متوازن من الناحية القومية و الدينية و المذهبية، بحيث يكون لكل تشكيل من تلك التشكيلات ممثلوه الذين يمثلونه على حقيقته و حسب وزنه السياسي في العراق الجديد، و سيقوم مجلس النواب الشرعي ذاك، باعادة النظر في بعض بنود و فقرات الدستور العراقي، فيقوم بتعديل ما يراه مناسبا او لا يعدل منه شيئا فهذا هو حق شرعي مكتسب لمجلس النواب فحسب، لا يحق لكل حاقد مونتور التدخل في اموره و الولوج بين ثناياه، تحت طائلة التوافق و التوفيق و ما الى ذلك من مصطلحات و تعابير مطاطية، يطلقها احيانا لغايات دنيئة لاتخدم مصلحة العراق و العراقيين.. و لا اخال ان القيادات السياسية الوطنية الكبيرة في العراق الفائزة في الانتخابات، ستفسح الفرصة امام اولئك البعض مرة اخرى!! لكي ياتوا بضغائنهم الى داخل اروقة البرلمان من جديد، اذ ظهر في مرحلة كتابة مسودة الدستور، و اعطاهم الفرصة حينذاك انهم لا يبنون التوافق و لا التوفيق و لا ما يحزنون...